بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الثلاثون

النظام المصرفي وتحديات المرحلة البترولية

إعداد:
الشيخ سيد أحمد الشيخ

يوليو 1999م

النظام المصرفي وتحديات المرحلة البترولية

1- كاد أن يبلغ (الجهاز) المصرفي القرن من عمره والذي عاشه في ظروف اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية تجاذبتها عوامل شتى غير مواتية لنموه وتطوره.

2- بدأ (النظام) المصرفي عمره مع مولد البنك المركزي في 1960م ولكنه لم يتسع او يتعمق – رغم الجهود الضخمة منذ 1991 – ليكون عنصراً فعالاً في استقطاب وتحريك الموارد المالية بما هو أهل له (كمؤسسة) ضرورية واستراتيجية في النمو والتطور.

3- رغماً عن ذلك فإننا يمكن أن نقول أن الأسس النظرية لبناء (نظام) أكثر فعالية قد أرسيت حيث تبلورت تلك الأسس في الآتي:

أولاً: تصويب المؤسسة المصرفية / المالية نحو أهدافها الحقيقية (قانون تنظيم العملي المصرفي).

ثانياً: خطة واضحة التوجه نحو (خلق) المؤسسة ذات (القدرة الفنية): سياسة توفيق الاوضاع.

ثالثاً: البدء في (تحرير) مؤسسات الجهاز المصرفي في إطار سياسات وتوجهات وأهداف كلية.

رابعاً: البدء في خلق مناخ تنافسي تجعل لإدارة المؤسسة في الإطار العام للسياسات الكلية (الاقتصادية والنقدية) دوراً فعالاً.

خامساً: البدء في تكملة المؤسسات الضرورية والتكاملية لإدارة الموارد المالية (سوق الخرطوم للأوراق المالية + بنك الاستثمار المالي + مؤسسة ضمان الودائع + الشركة المالية).

سادساً: التوجه العام في السياسات نحو الانفتاح داخلياً وخارجياً في إطار توجهات العولمة.

سابعاً: خلق سوق للنقد الاجنبي والاتجاه نحو توحيده وتنظيمه.

ثامناً: توسيع قاعدة التفاعل والشورى بين مؤسساته المختلفة (البنك المركزي + اتحاد المصارف السوداني + المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية + اتحاد المصارف العربية + هيئة المحاسبة والمعايير الاسلامية + اتحاد البنوك الاسلامية).

4- ولكن رغماً عن كل هذه المجهودات فما زالت مؤشرات (الاستيعاب) للدور التقليدي والدور الحديث المستقبلي ما زالت تلك المؤشرات تبين بجلاء أن (المؤسسة المصرفية) متخلفة جداً عن واجباتها في حدها الأدني دعك من طموحات السياسات والإمكانات.

5- إن أهداف الدور التقليدي للمؤسسة المصرفية كانت وما زالت تتمثل في الاتي:

(أ) استقطاب الموارد السائلة الى خزائنها.

(ب) توجيه استخدام تلك الموار بما يحقق (الاضافة) لكل أطرافه.

(ج) تقديم الخدمات الضرورية للحركة الاقتصادية والاجتماعية داخلياً وخارجياً.

(د) خلق الوعاء والوسيط الذي يتفاعل مع السياسات العامة وتيحقق اغراضها ولا نحتاج لتقديم الاحصاءات والبيانات التي تؤكد ذلك فكل المهتمين على علم بذلك.

6- ونود أن نقول (عجز) المؤسسة المصرفية هو تاريخ أصيل لها منذ نشأتها وحتى الآن رغماً من اختلاف الأنظمة الحاكمة والسياسات الموجهة والظروف المختلفة داخلياً وخارجياً.

7- إذا اتفقنا على ذلك يتضح لنا أننا أمام مشكلة (رؤيا) و(استيعاب) و(قدرة) على مقابلات ضروريات الوجود للمؤسسة ذاتها دعك من ضروريات النمو ومستلزمات التحديات.

8- لقد تبين تاريخياً أن المؤسسة المصرفية كانت هي الأساس الذي قامت عليه المؤسسات التي تشارك وتدير حركة رؤوس الاموال في العالم.

9- وقد بدأ واضحاً منذ بداية 1970م أن المؤسسات ذات القدرة العالية في تجميع واستقطاب الموارد المالية كشركات التأمين وصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية والصناديق الاستثمارية ومن بعدها نمو البورصات المالية وخاصة بعد إدراجها وتعاملها في المنتجات المستقبلية والأوراق المالية المختلفة فإن تلك المؤسسات قد أخذت زمام المنافسة والريادة في استقطاب الموارد واستخداماتها بل أن بعضها صار له دور فعال في خلق الائتمان (بطاقات الائتمان) ينافس المؤسسة المصرفية. بل أن تلك المؤسسات المالية غير المصرفية جعلت من (السيادة المالية) للدولة الوطنية حيزاً يضيق باتساع معاملاتها وتعميق تبادلاتها وزيادة منتجاتها وانفتاحها نحو عالم العولمة.

10- لقد بات العالم الآن في مفترق طرق بين مؤسسات مالية تتعامل أكثر مع واقع (اقتصادي) وأخرى مع واقع (مالي) واخرى مع واقع (وهمي)، مما شتت القدرات وجعل المنافسة تتسارع مع كل منتج جديد في أي مؤسسة مالية سواء أكانت مصرفية او غير ذلك.

11- لقد أفرزت تلك التطورات العميقة في الساحة الدولية تحديات شتى للمؤسسة المصرفية التقليدية، مما أسرع وعجل بوضع أسس ضرورية (لتقييم) البنوك داخلياً في بلدها وخارجيا مع بنوك الدول الاخرى ونتج عن ذلك:

أ) إنشاء مؤسسات مستقلة عن الجهاز المصرفي لتقييم البنوك إعطائها درجة ثقة معينة حسب نظم تصنيف محددة.

ب) اتفاقية (بازل) التي وضعتها المؤسسات المصرفية العالمية والتي بدأت تطبق بقوة في البنوك في مختلف الدول.

ج) اتفاقيات الاسس المحاسبية لعرض القوائم المالية للبنوك.

12- نلخص من الاستعراض السريع أعلاه إلى أننا أمام بيئة عمل – داخلية/ خارجية تتميز بالخصائص الآتية:

أ/ أن هنالك (قواعد) صارت مرعبة لقواعد العمل المصرفي يصعب التفلت منها وعدم الالتزام بها.

ب/ أن هنالك (أسس) و(نظم) و(مؤسسات) للاشراف على قواعد (اللعبة).
ج/ ان تلك الاسس والنظم والمؤسسات تفترض (الشفافية) العالية للدخول (للملعب) والاستمرار في (اللعب).
د/ أن استخدام التقنيات الحديثة صار شرطاً ضرورياً للقيام بالأعمال.
هـ/ أن المنافسة أطلقت بلا قيد أو شرط إلا من لاشروط الفنية والضرورية لتصنيف المؤسسة المالية.
و/ أن تلك الأسس والنظم في إجمالها ترجح كفة المؤسسات القادرة مالياً وفنياً وإدارياً وتقنياً.
ز/ أن انفتاح العالم أمام عمل البنوك بسبب السياسات والاتفاقيات (وخاصة اتفاقية الخدمات المالية لمنظمة التجارية العالمية) سيضيق على البنوك المحلية فرص (نموها) ومن بعد فرص (وجودها).
ح/ أن أسواق (الائتمان) و(الاستثمار) و(الخدمات المالية) ستكون هي أسواق العالم وأقلها أسواق المنطقة وليس الدولة الوطنية.
ط/ أن إثارة الوعي بكل ذلك سيأتي عن طريق الإعلام والإعلان وأساليب التسويق الحديثة، مما يفكك ويضعف أي احتكار للعمل المصرفي داخل الدولة الوطنية، خاصة مع الانفتاح على أساليب الاتصال الحديثة.

13- وأخيراً نأتي على سؤال الورقة (ما هو دور المصارف الوطنية بعد التدفقات المالية البترولية):
أولاً: نحتاج لاستصحاب الخلفية التي سردناها للنظر في هذا الدور.
ثانياً: نحتاج لتقويم مسار الإصلاح (توفيق الأوضاع) لمصارفنا حتى الآن.
ثالثاً: نحتاج النظر في رؤانا لمقابلة التحديات الماثلة والمتوقعة.

14- إذا نظرنا لأي دليل تقويم وتصنيف دولي لن نجد مصرفاً وطنياً في قائمته تحت أي درجة تصنيف وكذلك الحال بين بنوك المنطقة.
وهذا يقودنا للآتي:
أ) استمرار الحاجة لبنوك خارج الوطن وخارج المنطقة لتعزيز معاملاتنا وبمعنى آخر (استلاف)ثقة الاخرين واستئجارها للقبول بنا في عضوية المنتسبين – وليس الأعضاء – في نادي المصارف الدولي.
ب) استمرار توجيه مواردنا للمصارف التي تقبل أن تقوم بدور الوسيط مع النظام الصمرفي العالمي ومن ثم تحديد/ التأثير على خيارات استخدامنا لمواردنا.
ج) ينتج عن ذلك أن هنالك فرص كبيرة لبنوك أجنبية للاستثمار في السودان كفروع بنوك أجنبية لنزح أموالنا الى مراكزها خارج الوطن وإضعاف آثار السياسات الوطنية على

مواردنا.

د) إتاحة الفرصة لاستخدامات واستثمار أموالنا خارج الوطن ومن ثم إضعاف تكوين رؤوس الأموال للنمو والتنمية داخل الوطن.

هـ) التعجيل بنهاية المصارف المحلية.

و) توقع إقبال معقول لفتح فروع بنوك أجنبية سيكون أهم آثارها كالآتي:

i/ تقديم خدمات مصرفية أكثر تميزاً وأقل تكلفة.

ii/ ستزيد الوعي بفرص استخدامات ودائع العملاء وكلها خارج الوطن.

iii/ ستركز تمويلها الداخلي على قطاع التجارة الخارجية وتهمل القطاع التقليدي والإنتاجي المحلي.

iv/ ستحرم البنوك المحلية الوطنية من الودائع الضخمة لعائدات النفط ومن ثم خدماتها.

v/ ستركز عملها في القطاعات الحديثة والمدن وتترك الأقاليم ذات التكلفة الأعلى للبنوك المحلية.

vi/ زيادة سرعة الإدماج للاقتصاد الوطني في شقه الحديث مع الاقتصاد العالمي.

15- بما أن للسودان مديونية خارجية ضخمة ستكون هنالك مجالات عمل جديدة للبنوك ألا وهي المرتبطة بالجدولة ولا أظن أن أحداً يعتقد أن هذا سيكون مجالاً للبنوك الوطنية الحالية.

16- سيكون هنالك نوع جديد في أساليب التمويل (التمويل الجماعي) وهو أسلوب فعال لاستقطاب التمويل الخارجي أو لاسترجاع مواردنا التي بأيدي البنوك الخارجية ولكن بشروط أكثر تكلفة. وكذلك ستكون مشاركة بنوكنا الوطنية إما معدومة أو ضعيفة جداً.

17- ستكون هنالك أساليب الهندسة المالية والهيكلة المالية والاستشارات المالية المختلفة وليس لبنوكنا الوطنية نصيب منها.

18- يمكن أن نستمر في (تعديد) التحديات بعد إقبال الموارد المالية النفطية ولكن حاولت ان أبين ما يجعل صورة التحديات أوضح حتى نأخذ الأمر بجدية ولو لمرة واحدة.

19- خاتمة المطاف:

أولاً: يتبين لنا أن إقبال الموارد المالية النفطية يمكن أن يكون كارثة حقيقية على القطاع المصرفي بشكله الحالي.

ثانياً: الحاجة لإنهاء عملية توفيق الأوضاع قبل (دخول) الموارد النفطية الدورة المصرفية.

ثالثاً: الحاجة لتقليل عدد البنوك الوطنية العاملة ورفع رؤوس أموالها لعشرات الأضعاف (وقد ينتج عن ذلك ليس أكثر من ثلاث بنوك وطنية).

رابعاص: الحاجة الماسة لكادر رفيع المستوى عالمياً وفنياً وإدارياً وخاصة في مجالات الإدارة

العليا والوسيطة.

خامساً: وضع برنامج زمني لخطة عمل يشترك فيها وتدار بواسطة البنك المركزي واتحاد المصارف وجمعية المراجعين القانونيين والهيئة العليا للرقابة الشرعية.

سادساً: اشتراط أن تكون مداخل خدمة البنوك الدرجة الجامعية ذات العلاقة القوية جداً بالعمل المالي والمصرفي.

سابعاً: تكوين فريق عمل بحثي مشترك لخدمة القطاع المصرفي وتطويره.

ثامناً: مراجعة برامج التأهيل والتدريب وربطها بخطة التطوير والإصلاح والتنوير.

تاسعاً: إنشاء إدارة متخصصة بالبنك المركزي بشئون التطوير للقطاع المصرفي.

عاشراً: مساعدة الجامعات في البرامج الدراسية التي تعمل على تأهيل الكوادر الجامعية المناسبة للعمل المالي والمصرفي.

احدى عشر: زيادة التراتيب التي تعمل على دمج القطاع المصرفي مع المؤسسات المالية الأخرى وتشجيع عمل تلك المؤسسات غير المصرفية.

ثاني عشر: تشجيع البحوث ومشروعات التخرج الجامعي والرسائل فوق الجامعية في مجالات العمل المالي والمصرفي.

ثالث عشر: مراجعة شبكة المراسلين للبنوك وشروط التعامل معها لزيادة فعالية البنوك الوطنية.

رابع عشر: تشجيع بنوك مشتركة وطنية / أجنبية ذات خبرة واسم.

خامس عشر: وأن نأخذ هذا العمل بجدية.

(يا يحيى خذ الكتابة بقوة)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين